بزيادة 1.7 في المئة على أساس سنوي

«الوطني»: نمو الائتمان يحقق أعلى ارتفاع شهري له منذ عامين خلال يونيو الماضي

استفادة الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال من تحسن الاقتصاد والإنفاق الرأسمالي الحكومي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن نمو الائتمان في الكويت شهد في يونيو أعلى ارتفاع شهري له منذ عامين على أساس شهري، منهيا النصف الأول من العام 2018 بزيادة بلغت 1.7٪ على أساس سنوي، من 0.8٪ في مايو. وقد جاء ذلك بعد تراجع دام سبعة أشهر متتالية على إثر ضعف الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال، وانخفاض طفيف في القروض الشخصية، بالإضافة إلى استمرار المؤسسات المالية غير المصرفية بتقليل مديونياتها. ولكن لا يزال الائتمان ضعيفا منذ بداية العام، حيث بلغ الائتمان 0.8 ليار دينار فقط في النصف الأول من العام 2018 مقارنة بمتوسط 1.1 مليار دينار خلال الفترات المماثلة في السنوات الخمس الماضية. كما تراجع نمو الائتمان ايضا بصورة طفيفة عن مستواه في مارس البالغ 1.9٪ على أساس سنوي.

وشهد شهر يونيو ارتفاعًا كبيرًا في الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الذي سجّل زيادة بلغت 482 مليون دينار على أساس شهري و1.3٪ على أساس سنوي، وذلك بعد اشهر من النمو الضعيف أو الشبه معدوم في هذا القطاع. وقد شهدت بعض القطاعات الرئيسية تحسنا في الإقبال على الائتمان مثل النفط والتجارة والصناعة والبناء. وقد ساهمت إحدى صفقات التمويل الضخمة لمشروع نفطي حكومي في دعم هذا النمو، بالإضافة إلى زيادة إصدار تراخيص الأعمال التجارية في الأشهر الأخيرة (بزيادة تجاوزت 60٪ على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2018) وتحسن بيئة التشغيل.

بالمقابل، انخفض نمو القروض الشخصية لينهي شهر يونيو عند 6.7٪ على أساس سنوي، مقارنة بنسبة شهر مايو البالغة 7٪، وذلك بسبب ضعف الطلب على الائتمان الممنوح لقطاع العقار، هذا ربما يعكس ثبات أسعار المساكن مؤخرا والتراجع الموسمي المرتبط عادة بشهر رمضان (من منتصف مايو إلى منتصف يونيو)، في الوقت نفسه، تقلصت القروض الاستهلاكية ذات الأجل الأقصر في يونيو بواقع 6.4٪ على أساس سنوي مقارنة بمارس عند 5.9٪. إلا أن وتيرة الانخفاض حافظت على ثباتها خلال الربع الثاني، الأمر الذي قد يدل على تحسن ثقة المستهلك وتحسن نشاط الاستهلاك.

وفي الوقت نفسه، تباطأت وتيرة خفض المديونيات من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية في يونيو لتصل إلى 9.9٪ على أساس سنوي من 11.6٪ في مارس وذلك بفضل الارتفاع في صافي الائتمان في أواخر الربع الثاني. وقد تتطلع المؤسسات الاستثمارية للاستفادة من انتعاش سوق الأوراق المالية، نتيجة إعادة تصنيف وإعادة هيكلة المؤشر.

وأنهت الودائع الخاصة الربع الثاني من العام 2018 مرتفعة بواقع 5.7٪ على أساس سنوي في يونيو، مسجلة بذلك أقوى معدل نمو لها منذ ما يقارب ثلاث سنوات بزيادة قدرها 1.2 مليار دينار خلال الربع. وقد ساهمت الأرباح القوية وتوزيعات الأرباح في دعم هذه الزيادة، وأدى هذا النمو القوي إلى بلوغ عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) نسبة 5.3٪ على أساس سنوي. كما جاءت الزيادة في جميع القطاعات مدفوعة بنمو الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بالدينار. في الوقت نفسه، ارتفعت الودائع الحكومة في الربع الثاني من 2018 بعد أن شهدت ضعفًا في النمو خلال العام الماضي، لتسجّل نموا سنويا بلغ 0.6٪- في يونيو مقارنة بـ 1.3٪- في مارس وذلك بدعم من ارتفاع الإيرادات النفطية.

وارتفعت السيوله في البنوك (النقد، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، سندات بنك الكويت المركزي) بواقع 754 مليون دينار لتصل إلى 6.1 مليار دينار او 9.4٪ من إجمالي الأصول في الربع الثاني. وتزامن ذلك مع استحقاق ديون سيادية بقيمة 650 مليون دينار مع غياب الإصدارات، ذلك لأنه لم يتم بعد الموافقة على قانون الدين العام الجديد. ومن المتوقع أن تستمر السيولة في الارتفاع هذا العام نتيجة استحقاق 350 مليون دينار من أدوات الدين العام.

وارتفعت أسعار الفائدة على الودائع المحلية في الربع الثاني من 2018 نتيجة رفع معدل الفائدة في مارس وبعض الزيادة في معدل إعادة الشراء خلال يونيو. وقد أبقى بنك الكويت المركزي معدل الخصم دون تغيير في يونيو، بعد أن رفع مجلس الاحتياط الفيدرالي سعر الفائده . ومع ذلك، ارتفع معدل إعادة الشراء بواقع 25 نقطة اساس ليصل إلى 2.00٪. وارتفعت أسعار الفائدة على ودائع العملاء بنسبة ما بين 25 و28 نقطة اساس في جميع القطاعات خلال الربع الثاني من العام 2018. كما ارتفع متوسط معدل الفائدة بين البنوك (الإنتربنك) لمدة ثلاثة أشهر بواقع 8 نقاط أساس ليصل إلى 2.0٪ وظلت الأسعار ثابتة نسبيا منذ ذلك الحين.

من المتوقع أن ينهي الائتمان هذا العام مسجلا ارتفاعا بنسبة 4٪ بدعم من الإنفاق الرأسمالي والنمو الاقتصادي المعتدل، وذلك في ظل تمويل المشاريع بعد أن رفعت الحكومة إنفاقها الرأسمالي من أجل البناء والتشييد في ميزانية هذا العام بنسبة 14٪، والتزامها بالحدّ من التأخيرات في تنفيذ المشاريع.

رسم بياني توضيحي

جدول يوضح الميزانيات الموحدة للبنوك

ارتفاع أسعار الودائع المحلية بسبب زيادة معدل إعادة الشراء بينما ظل معدل الخصم دون تغيير

من المتوقع أن ينهي نشاط الائتمان العام 2018 مسجلاً نسبة معتدلة تبلغ 4 في المئة

احتياطات البنوك السائلة ارتفعت في ظل انتظار الموافقة على قانون الدين العام

الصين تعاقب وكالة كبرى للتصنيف الائتماني

قررت السلطات في الصين معاقبة واحدة من أكبر وكالات التصنيف الائتماني المحلية في البلاد وتدعى «داجونج»، تزامنًا مع تنامي خطر الديون لدى ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وقالت لجنة تنظيمية الأوراق المالية في الصين، أنها قررت معاقبة الوكالة بمنعها من تلقي أعمال جديدة في مجال التصنيف الائتماني للأوراق المالية لمدة عام واحد، بحسب وكالة «رويترز».

وأوضحت اللجنة أن القرار جاء بسبب تقديم «داجونج» خدمات استشارية لشركات تقوم في الوقت نفسه بإصدار تقييمات ائتمانية لها.

وأضافت أن قرارها جاء أيضا نتيجة لسوء الإدارة الداخلية وعدم كفاءة أعضاء لجنة الإدارة والتقييم، كما أن الشركة قدمت معلومات خاطئة عند التحقيق في ممارسات الأعمال داخلها.

ويأتي هذا القرار بعد إعلان الرابطة الوطنية للمؤسسات الاستثمارية في الأسواق المالية التابعة للبنك المركزي الصيني أنها سوف تعلق أعمال «داجونج» في مجال أدوات تمويل الدين للشركات غير المالية لمدة عام واحد.

وتعد مشكلة الديون من أكبر المخاطر التي تهدد الاقتصاد الصيني وتتنامي المخاوف إزاء تلك الأزمة تزامنا مع تباطؤ الاقتصاد في ظل التعريفات الجمركية التي يواجهها من الولايات المتحدة.

سعر السكر عالمياً يتراجع لأدنى مستوى بـ10 سنوات

سعر السكر يتراجع

تراجع سعر العقود الآجلة للسكر عند تسوية تعاملات أمس الأول ، ليسجل أدنى مستوى في نحو عقد من الزمان مع ارتفاع الإمدادات العالمية.ويعاني سوق السكر من فائض في المعروض العالمي من السلعة وسط إشارات بشأن زيادة المخزونات.وكتب محللون في شركة «ماريكس سبيكترون» «نحن نعيش في فائض كبير لدرجة أن الجفاف في أوروبا والبرازيل والهند لا يمكنه أن يؤثر عليه».

وأضافوا أن مخزونات السكر في البرازيل مرتفعة في حين أن الطلب على السكر البرازيلي ضعيف.

وتراجع سعر العقود الآجلة للسكر تسليم شهر أكتوبر بنحو 12 سنتا ليغلق عند 10.18 سنتا للرطل.

وأنهى السكر تعاملات اليوم عند أدنى تسوية لعقد مستقبلي منذ 10 يونيو 2008.

في ظل حالة نادرة من الاضطرابات خلال الفترة الراهنة

عوائد الديون السيادية أعلى من سندات «الخردة» الأمريكية

شهدت أسواق الائتمان العالمية حالة نادرة من الاضطرابات خلال الفترة الراهنة، حيث تجاوزت عوائد سندات الأسواق الناشئة المقومة بالدولار نظيرتها لديون الشركات الأمريكية ذات الدرجة الائتمانية غير الاستثمارية «الخردة».

وأصبح تداول الديون السيادية المقومة بالدولار في الأسواق الناشئة يتم بعلاوة مخاطرة أعلى من سندات الشركات الأمريكية ذات تصنيف المضاربة، وهو الأمر الذي يمثل انحراف عن المعايير التاريخية.

ويكشف التحول الأخير في سوق الأصول ذات العائد الثابت عن الضغوط الاقتصادية والسياسية في جميع أنحاء العالم.

وفي العادة يتم تداول فئة أصول السندات السيادية بعائد أقل من السندات الأمريكية ذات العائد المرتفع، بسبب التصنيف الائتماني.

وكانت التوترات التجارية والعدوى من أزمة تركيا أثارت مخاوف بشأن أصول الاقتصادات النامية بما في ذلك الأصول المقومة بالدولار.

في حين دعمت نمو الأرباح القوي إضافة لحزمة الضرائب على خفض ديون الشركات مما عزز من الميزانيات العمومية الأمريكية.وعلى سبيل المثال، فإن السندات الدولارية التي أصدرتها الأرجنتين مستحقة السداد في عام 2028 تحقق عائد حاليا أعلى بنحو 2.5% من الديون لنفس الآجال للسندات التي تبيعها شركة الاتصالات الأمريكية «سبرينت» ذات تصنيف الخردة.

كما أن الفجوة الحادة بين تقلبات العملة في الأسواق الناشئة وبين دول مجموعة السبعة نادرا ما حدثت خلال الـ18 عاما الماضية.

أسواق الائتمان العالمية تشهد حالة نادرة من الاضطرابات

دراسة: دول الخليج تستحوذ على 34 في المئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة

ذكرت دراسة حديثة أن دول الخليج العربي يستحوذون على 34% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأفادت مؤسسة «MRP» للأبحاث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، أن أحدث دراسة لها توصلت إلى أن منطقة الخليج تستحوذ على 34% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأوضحت الدراسة أن منطقة الخليج تمتلك أكبر إمكانات لإطلاق وتشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الإقليمي.

وحذرت الدراسة من توقعات بمواجهة الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة تحديات كبيرة بسبب ارتفاع التكاليف مع استمرار نقص المهارات.

وقال «تيجاس جوينكا»، المدير التنفيذي للشركة: «تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في ازدهار الاقتصاد، وقد أعطت منطقة الشرق الأوسط الأولوية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إطلاقها المبادرات والقوانين الجديدة التي تعزز استقطاب وتاسيس هذه الشركات».وأوضح «جوينكا» أن التحديات التي يواجهها قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة هي تكلفة التشغيل والجودة والتمويل والتنظيم.

وأكد أنه يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط التغلب على التحديات والعقبات، بما في ذلك تبادل المعرفة، وتعزيز الدعم المالي، ودعم تنمية المهارات، وتحسين الوصول إلى الأسواق، من خلال الالتزام بالسياسات وتصميم خارطة طريق للمساعدة على تحديد الأعمال وضمان سير العمليات بشكل سلس.